

قـرر

مادة (١) : يضاف الى بنود التبرعات الواردة في المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٨٦/٤٣ المشار اليه ، البنود الآتية :

- ٧ - التبرعات التي تدفع للوزارات والوحدات الحكومية وغيرها من وحدات الجهاز الاداري للدولة ، للمساهمة في نفقات ايفاد العمانيين في البعثات الدراسية الخارجية أو الداخلية أو في منح الاعانات الدراسية .
- ٨ - التبرعات التي تدفع الى جامعة السلطان قابوس .
- ٩ - التبرعات التي تدفع الى المستشفيات الحكومية والمستشفيات الخاصة المرخص بانشائها طبقاً لأحكام قانون مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان رقم ٩ لسنة ١٩٧٣م ونظام ترخيص وإدارة المستشفيات الخاصة الصادر بقرار وزير الصحة رقم ٧٨/٨ .

مادة (٢) : تخضع لأحكام هذا القرار الدخول الخاضعة للضريبة التي لم يتم اجراءات الربط النهائي عليها حتى تاريخ العمل به .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية و يعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

قيس بن عبد المنعم الزواوي
نائب رئيس الوزراء
للشؤون المالية والاقتصادية

صدر في : ١٩٨٧/٧/١٦

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٣٦٤)
الصادرة في ١٩٨٧/٨/١م

منشور مالي رقم ٨٧/١

بإضافة أحكام جديدة الى المنشور المالي رقم ٨٤/٣
في شأن الرقابة على النفقات الحكومية

نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية

بعد الاطلاع على قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ وتعديلاته .

وعلى القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٢/٥٦ وتعديلاته .

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٨٢/٨٧ بشأن اختصاصات نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية .

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٨٥/٦٤ بإجراء تعديل في الهيكل التنظيمي لمكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية .

وعلى المنشور المالي رقم ٨٤/٣ في شأن الرقابة على النفقات الحكومية وتعديلاته .
ونظراً لما تقتضيه المصلحة العامة .

قـرر

مادة (١) : تضاف الى المنشور المالي رقم ٨٤/٣ المشار اليه مادتان جديدتان برقمي ٢٠ مكرر و ٢٠ مكرر (١) نصهما الآتي :

(مادة ٢٠ مكرر) : دراسة الآثار المالية قبل الانضمام الى عضوية المنظمات الدولية والاقليمية :

١ - تلتزم كل وحدة حكومية قبل اتخاذ الاجراءات اللازمة للانضمام الى عضوية أية منظمة دولية أو اقليمية أو من فروعها أو وكالاتها المتخصصة بدراسة الآثار المالية المترتبة على ذلك في ضوء النظام الاساسي أو ميثاق تأسيس المنظمة أو الوكالة وعلى أن تشمل الدراسة :

(أ) تحديد الاعتمادات المالية المدرجة بالموازنة المعتمدة أو المقترح ادراجها في مشروع الموازنة .

(ب) أية عوامل أخرى قد تساعد في دراسة الآثار المالية المشار اليها . وترسل صورة من هذه الدراسة الى الشؤون المالية بوزارة المالية والاقتصاد لأقرارها وعلى أن يكون مرفقاً بها :

— نسخة من النظام الاساسي أو ميثاق تأسيس المنظمة أو الوكالة المتخصصة .

— نسخة من الميزانية العمومية والحسابات الختامية المعدة عن آخر سنة مالية .

— تقرير مراقب الحسابات .

٢ - يراعى الحصول على موافقة وزارة الخارجية قبل الانضمام الى العضوية .
(مادة ٢٠ مكرر ١) : سداد الالتزامات المالية الناشئة عن العضوية في المنظمات الدولية أو الاقليمية ومتابعة تنفيذها :

١ - مع عدم الإخلال بأية أحكام خاصة يتضمنها ميثاق تأسيس المنظمة أو الوكالة المتخصصة أو نظامها الاساسي يتم سداد اشتراكات العضوية أو نصيب السلطنة في نفقات المنظمة أو الوكالة على أربع دفعات متساوية خلال السنة فيما عدا الاشتراكات أو الانصبة التي تقل قيمتها عما يعادل عشرة آلاف ريال عماني فتسدد دفعة واحدة .

٢ - يراعى — عند انتهاء السنة المالية للمنظمة أو الوكالة المتخصصة — أن يرفق بسند الصرف المستندات المتعلقة بمركزها المالي متضمنة الحسابات الختامية المعدة عن تلك السنة المالية وكذلك التقارير السنوية عن النشاط خلالها .

وعلى الوحدة الحكومية اخطار الشؤون المالية بوزارة المالية والاقتصاد في الحالات التي لا تتسلم فيها الحسابات الختامية والتقارير السنوية المشار اليها في الموعد المحدد وعلى أن ترسلها فور تسلمها من المنظمة أو الوكالة المتخصصة .

٣ - تلتزم الوحدة الحكومية المعنية بمتابعة تنفيذ الالتزامات المالية الناشئة عن العضوية في المنظمة أو الوكالة المتخصصة واطار الشؤون المالية بوزارة المالية والاقتصاد في الحالات التي يترتب عليها أي تعديل في هذه الالتزامات .

مادة (٢) : ينشر هذا المنشور في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

قيس بن عبد المنعم الزواوي
نائب رئيس الوزراء
لشؤون المالية والاقتصادية

صدر في : ١٤٠٧/ ٦/ ١ هـ

الموافق : ١٩٨٧/ ١/ ٣١ م

نشر هذا المنشور في الجريدة الرسمية رقم (٣٥٣)
الصادرة في ١٩٨٧/ ٢/ ١٥ م